

مجموعة البنك التجاري الكويتي

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

(مدققة)

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة	
4-1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
5	بيان المركز المالي المجمع
6	بيان الدخل المجمع
7	بيان الدخل الشامل المجمع
8	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
9	بيان التدفقات النقدية المجمع
39 - 10	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: 965 2240 8844 - 2243 8060

فاكس: 965 2240 8855 - 2245 2080

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2021، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك "المعايير الدولية للاستقلالية" (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأيها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد حددنا التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 من البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2.28 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 تمثل 53.11% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

كما هو مبين في إيضاح 25، فقد ترتب على جائحة كوفيد -19 أثار جوهرية على العملية التي أجرتها الإدارة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة مما تطلب تطبيق أحكام مشددة. في إطار مواجهة حالات عدم التأكد في بيئة الأعمال في الوقت الحالي والمستقبل ولبيان كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي تعذر استخلاصها من النتائج التي أفرزتها نماذج البنك، طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية على الأثار الناشئة عن سيناريوهات الاقتصاد الكلي غير المسبوق نتيجة الجائحة، والأثار المرحلية للبرامج التي قدمها البنك وقادتها الحكومة لدعم عمليات السداد، والتي قد لا تخفف بشكل كامل من الخسائر المستقبلية، فضلاً عن الأثار المترتبة على بعض القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد -19.

نظراً لأهمية الأحكام المطلوب اتخاذها من قبل الإدارة عند وضع وتطبيق متغيرات الاقتصاد الكلي وتطبيق السيناريوهات المرجحة بالاحتمالات وكذلك زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات التي نشأت نتيجة للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد -19، فقد اعتبرنا أن احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك مراعاة الاضطرابات الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد -19.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد مطلوبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي مطلوبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.


نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص رقم 33 فئة أ
RSM البزيع وشركاهم



بدر عبدالله الزمان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الزمان وشركاه

دولة الكويت
15 مارس 2022

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاح	الموجودات
721,408	727,513	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	177,452	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
581,622	482,586	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,279,057	2,278,078	6	قروض وسلفيات
568,919	551,303	7	استثمارات في أوراق مالية
29,177	28,922		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
18,546	40,206	10	موجودات أخرى
4,388,757	4,289,566		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات :
215,925	360,526		المستحق إلى البنوك
452,499	245,676		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,368,873	2,119,614		ودائع العملاء
443,652	519,459	11	أموال مقترضة أخرى
214,984	223,427	12	مطلوبات أخرى
3,695,933	3,468,702		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
199,206	199,206		رأس المال
27,107	-		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(32,340)	(5,233)		أسهم الخزينة
353,710	427,372		احتياطات
144,208	159,614		أرباح محتفظ بها
691,891	780,959		توزيعات أرباح مقترحة
-	39,618		
691,891	820,577		
933	287		
692,824	820,864	13	الحصص غير المسيطرة
4,388,757	4,289,566		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Mahdy

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاح	
124,957	98,180		إيرادات الفوائد
(45,973)	(23,925)		مصاريف الفوائد
78,984	74,255		صافي إيرادات الفوائد
37,044	38,895		أتعاب وعمولات
6,375	6,368		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
532	791		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
3,605	3,646		إيرادات توزيعات أرباح
(55)	-		خسارة إستبعاد موجودات معلقة للبيع
5,109	907		إيرادات تشغيل أخرى
131,594	124,862		إيرادات التشغيل
(22,773)	(27,148)		مصاريف الموظفون
(15,109)	(14,417)		مصاريف عمومية وإدارية
(2,256)	(1,994)		استهلاك وإطفاء
(40,138)	(43,559)		مصاريف التشغيل
91,456	81,303		ربح التشغيل قبل المخصصات
(91,391)	(24,147)	14	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
65	57,156		الربح قبل الضرائب
(16)	(2,421)	15	ضرائب
49	54,735		صافي ربح السنة
-	54,638		الخاص بـ :
49	97		مساهمي البنك
49	54,735		الحصص غير المسيطرة
-	27.8	16	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	صافي ربح السنة
49	54,735	
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة):		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
(17,470)	73,280	صافي التغير بالقيمة العادلة
(788)	(42)	خسارة إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
1,954	811	صافي التغير بالقيمة العادلة
(210)	(378)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول الى بيان الدخل
(16,514)	73,671	
(16,465)	128,406	
اجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		
الخاص بـ :		
مساهمي البنك		
(16,509)	128,300	الحصص غير المسيطرة
44	106	
(16,465)	128,406	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الخاص بمساهمي البنك													
احتياطات													
المجموع	الحصص غير	المجموع	توزيعات	أرباح	مجموع	احتياطي	احتياطي إعادة	احتياطي أسهم	احتياطي	علاوة	أسهم	توزيعات	رأس المال
الالف	المسيطر	الجزئي	أرباح مقترحة	محفوظ بها	الإحتياطيات	تقييم استثمار	تقييم عقار	الخزينة	عام	إصدار	الخزينة	أسهم منحة	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
732,717	889	731,828	-	184,093	370,219	144,641	24,883	-	17,927	115,977	66,791	(21,690)	199,206
(16,465)	44	(16,509)	-	-	(16,509)	(15,721)	(788)	-	-	-	-	-	-
(10,650)	-	(10,650)	-	-	-	-	-	-	-	-	(10,650)	-	-
-	-	-	-	(27,107)	-	-	-	-	-	-	-	27,107	-
(12,778)	-	(12,778)	-	(12,778)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
692,824	933	691,891	-	144,208	353,710	128,920	24,095	-	17,927	115,977	66,791	(32,340)	199,206
128,406	106	128,300	-	54,638	73,662	73,714	(52)	-	-	-	-	-	-
(33)	(33)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,107	(27,107)	-
-	-	-	39,618	(39,618)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(333)	(719)	386	-	386	-	-	-	-	-	-	-	-	-
820,864	287	820,577	39,618	159,614	427,372	202,634	24,043	-	17,927	115,977	66,791	(5,233)	199,206

الرصيد كما في 1 يناير 2020
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للفترة
شراء أسهم خزينة
توزيعات أسهم منحة مقترحة (إيضاح 13 (ز))
تعديل الخسارة على تأجيل القروض والاقساط
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للفترة
توزيعات أرباح مدفوعة
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))
تغيرات الحصص في شركة زميلة

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,434 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: خسارة بمبلغ 5,450 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاح
		الأنشطة التشغيلية :
65	57,156	الربح قبل الضرائب تعديلات :
91,391	24,147	14 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(4,137)	(4,437)	أرباح استثمارات في أوراق مالية
(2,237)	159	خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
2,256	1,994	استهلاك وإطفاء
87,338	79,019	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
62,284	9,070	سندات الخزنة والبنك المركزي
298,806	99,016	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(100,179)	(30,428)	قروض وسلفيات
9,919	(21,660)	موجودات أخرى
(369,457)	144,601	المستحق إلى البنوك
(256,608)	(206,823)	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(84,057)	(249,259)	ودائع العملاء
(10,165)	16,144	مطلوبات أخرى
(362,119)	(160,320)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية :
114,040	125,084	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(133,513)	(37,812)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
3,605	3,646	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
3	468	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(547)	(415)	اقتناء عقارات ومعدات
-	(333)	زيادة الوحدات المملوكة في الشركة الزميلة
(16,412)	90,638	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية :
253,708	75,807	أموال مقترضة أخرى
(10,650)	-	شراء أسهم الخزينة
-	(33)	توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
243,058	75,774	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(135,473)	6,092	صافي الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
856,913	721,440	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
721,440	727,532	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 22 فبراير 2022. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 22.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتضمن هذه التعليمات التعميمات الحديثة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية استجابة لفيروس كوفيد - 19 واتصالات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديلات التالية:

1. احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة، أيهما أعلى.
2. خسائر التعديل على موجودات المالية، الناشئة عن سداد أجازات للعملاء الممتدة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 نتيجة لفيروس كوفيد - 19، ليتم الاعتراف بها في الأرباح المرحلة كما هو مطلوب بموجب تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/461/2020 بدلاً من بيان الدخل المجمع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. على الرغم من ذلك، تسجل خسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة من فترات تأجيل سداد الأخرى المقدمة إلى العملاء بما في ذلك فترات تأجيل سداد الممتدة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 في بيان الدخل المجمع. يؤدي تطبيق السياسة إلى تطبيق عرض أنواع المحاسبة المختلفة لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الأطار أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية" كما اعتمادها بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك خُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث انها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2021 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

في أغسطس 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 (إصلاح آيبور المرحلة 2). لمعالجة المسائل المحاسبية الناشئة عن استبدال معدل الآيبور بمعدل خالي من المخاطر.

يتضمن إصلاح آيبور المرحلة 2 عدداً من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تطبق الإعفاءات عند انتقال أداة مالية من استخدام معدل الآيبور إلى المعدل الخالي من المخاطر. كوسيلة عملية، فإن التغييرات على الأساس المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة المعياري ينبغي معالجتها كتغييرات على معدل الفائدة المتغير شريطة أن يحدث انتقال الأداة المالية من معدل آيبور المعياري إلى المعدل الخالي من المخاطر على أساس متكافئ اقتصادياً.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لإعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد - 19

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد - 19 (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16) التي تقدم تخفيفاً عملياً للمستأجرين عند المحاسبة عن إعفاءات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد - 19، من خلال تقديم وسيلة عملية في المعيار الدولي للتقارير المالية 16. تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة كوفيد - 19 يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يتعين على المستأجر الذي يطبق هذا الاختيار أن يقوم بالمحاسبة عن أي تغيير في دفعات الإيجار نتيجة إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة كوفيد - 19 بنفس طريقة المحاسبة عن هذا التغيير تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير جائحة كوفيد - 19، في 31 مارس 2021، مدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فترة تطبيق الوسيلة العملية حتى 30 يونيو 2022. تطبق التعديلات على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021. على الرغم من ذلك، لم تتلق المجموعة إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد - 19، ولكنها تخطط لتطبيق الوسيلة العملية إذا أصبحت قابلة للتطبيق خلال الفترة المسموح بها من التطبيق.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة لكن لم يسر مفعولها

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 17) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجموع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

أ) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديدًا طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

استنادًا إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
 - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:**
- يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:
- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية و
 - أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا وفقًا للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءًا من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجمع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة لإيرادات التوزيعات الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية الأخرى

تدرج الودائع لدى بنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدي للأسهم.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب. المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تنتقص الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

د. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبيق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجمع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المترتبة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

هـ- الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إعمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمتطلبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

و- مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز- موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

ح- القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط- التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

- وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
 - مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسارة الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي.

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 20 (د).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات

الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية
في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل هذا البند التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئيًا ناقصًا الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادًا إلى القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تُجرى عملية الاحتساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج- مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهريّة، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً للشروط الجديدة. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتُقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2.

مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.
تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
أكثر من 365 يوماً	100%

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

ك- انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

ل- عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإقرار بخسارة الانخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

م- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف ولقياس جميع عقود الإيجار والتي تكون فيها المجموعة المستأجر، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجمع.

ب) مطلوبات عقود التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ن- موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع :

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

س- موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الانخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية انخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإقرار بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإقرار بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإقرار بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع- أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزينة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزينة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف- تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص- منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

ق- العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الأجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الآخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ر- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت- موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث- ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجمع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المتكبدة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

خ- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي :

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.د.1 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2 (د) (ي). لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والإفتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو توسية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

انخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	نقد وبنود نقدية أرصدة لدى بنك الكويت المركزي ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
166,614	124,779	
133,199	147,199	
421,627	455,554	
721,440	727,532	
(32)	(19)	
721,408	727,513	ناقصا : مخصص الانخفاض في القيمة (خسائر إئتمانية متوقعة)

4. سندات الخزانة والبنك المركزي

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
59,867	46,825	سندات الخزانة
126,655	130,627	سندات البنك المركزي
186,522	177,452	

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
469,278	448,493	إيداعات لدى بنوك
(34)	(65)	ناقص: مخصص انخفاض القيمة (الخسائر الإنتمانية المتوقعة)
469,244	448,428	
113,200	34,197	قروض وسلفيات إلى بنوك
(822)	(39)	ناقص : مخصص انخفاض القيمة
112,378	34,158	
581,622	482,586	

6. قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقرض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2021:

ألف دينار كويتي	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع	
557,649	38,400	-	-	-	596,049	تجاري وصناعي
696,690	22,813	2,053	14	9,095	721,570	إنشائي وعقاري
50,379	-	-	-	-	59,474	مؤسسات مالية أخرى
493,677	-	-	-	-	493,677	أفراد
558,249	31,035	-	19	-	589,303	أخرى
2,356,644	92,248	2,053	9,128	-	2,460,073	
					(181,995)	ناقصا : مخصص انخفاض في القيمة
					2,278,078	

كما في 31 ديسمبر 2020:

ألف دينار كويتي	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع	
540,354	66,530	-	-	-	606,884	تجاري وصناعي
673,637	15,275	5,369	-	-	694,281	إنشائي وعقاري
41,954	30,369	-	9,118	-	81,441	مؤسسات مالية أخرى
453,851	-	-	-	-	453,851	أفراد
537,254	40,124	759	175	-	578,312	أخرى
2,247,050	152,298	6,128	9,293	-	2,414,769	
					(135,712)	ناقصا : مخصص انخفاض في القيمة
					2,279,057	

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
محدد	عام	المجموع
-	135,712	135,712
(11,927)	-	(11,927)
-	(38)	(38)
11,927	46,321	58,248
-	181,995	181,995

المخصصات في 1 يناير
مبالغ مشطوبة
فروقات تحويل
محمل على بيان الدخل المجمع
المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 181,995 ألف دينار كويتي (2020: 135,712 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 151,350 ألف دينار كويتي (2020 : 105,539 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 34,130 ألف دينار كويتي (2020: 42,561 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية، أيهما أعلى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2021 216,125 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 178,273 ألف دينار كويتي).

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 94,137 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 104,706 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً لخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التحليل للقيمة الدفترية للقروض والسلفيات (النقدية)، والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

2021				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
384,588	-	405	384,183	عليا
1,017,280	-	103,489	913,791	عادية
991,477	-	276,300	715,177	قياسية
66,728	-	20,057	46,671	مستحقة وغير
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,460,073	-	400,251	2,059,822	منخفضة القيمة
2,590,767	27,365	237,650	2,325,752	التسهيلات الائتمانية
94,137	26,432	44,716	22,989	تسهيلات إئتمانية غير نقدية
				مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية
2020				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
386,300	-	-	386,300	عليا
922,076	-	50,158	871,918	عادية
818,332	-	306,339	511,993	قياسية
288,061	-	25,374	262,687	مستحقة وغير
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,414,769	-	381,871	2,032,898	منخفضة القيمة
2,598,626	38,033	209,517	2,351,076	التسهيلات الائتمانية
104,706	35,875	47,406	21,425	تسهيلات إئتمانية غير نقدية
				مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية:

2021				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
104,706	35,875	47,406	21,425	الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	(335)	335	كما في 1 يناير 2021
-	-	310	(310)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	128	(128)	-	تحويل إلى المرحلة الثانية
1,405	2,357	(2,504)	1,552	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(11,927)	(11,927)	-	-	صافي المحمل (المفرج عنه)
(47)	(1)	(33)	(13)	شطب
94,137	26,432	44,716	22,989	فرق تحويل
				الخسائر الائتمانية المتوقعة
				كما في 31 ديسمبر 2021
2020				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
50,057	19,208	12,735	18,114	الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	(224)	224	كما في 1 يناير 2021
-	-	1,416	(1,416)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	357	(89)	(268)	تحويل إلى المرحلة الثانية
138,157	99,843	33,568	4,746	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(83,536)	(83,536)	-	-	صافي المحمل
28	3	-	25	شطب
104,706	35,875	47,406	21,425	فرق تحويل
				الخسائر الائتمانية المتوقعة
				كما في 31 ديسمبر 2021

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادة مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى 67,705 ألف دينار كويتي من 66,598 ألف دينار كويتي (2020: 68,831 ألف دينار كويتي من 59,372 ألف دينار كويتي). إذا استخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية، مخصص الخسائر الائتمانية على أداء القروض بلغت 13,464 ألف دينار كويتي (2020: 30,707 ألف دينار كويتي) أعلى من مخصص الخسائر الائتمانية المذكورة كما في 31 ديسمبر 2021. سوف تختلف النتائج الفعلية حيث أن هذه لا تعتبر نزوح التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

7. استثمارات في أوراق مالية

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
318,203	233,898	أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :
14,449	10,309	سندات مسعرة
208,477	282,799	سندات غير مسعرة
27,787	24,297	أسهم مسعرة
		أسهم غير مسعرة
3	-	أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
568,919	551,303	أخرى

يبين الجدول التالي التغيرات في إجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إنتمانية متوقعة فيما يتعلق باستثمارات في أدوات الدين:

2021				إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير صافي حركة السنة
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
334,594	1,745	8,626	324,223	
(88,544)	-	(1,692)	(86,852)	
246,050	1,745	6,934	237,371	

حركة الخسائر الإنتمانية المتوقعة

2021				الخسائر الإنتمانية المتوقعة كما في 1 يناير (المفرج عنه) خلال السنة
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,942	1,745	130	67	
(99)	-	(62)	(37)	
1,843	1,745	68	30	

2020				إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير صافي حركة السنة
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
290,028	1,745	8,681	279,602	
44,566	-	(55)	44,621	
334,594	1,745	8,626	324,223	

حركة الخسائر الإنتمانية المتوقعة

2020				الخسائر الإنتمانية المتوقعة كما في 1 يناير (المفرج عنه) المحمل خلال السنة
إجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,845	1,745	3	97	
97	-	127	(30)	
1,942	1,745	130	67	

أ- خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم "الشركة المقترضة" للشركات الخمس التابعة للبائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة "الشركات المستأنفة")، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع "الشركات المستأنفة" دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 134,602,785 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجراها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن والزمّت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجراها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما ألزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة. سوف يستمر البنك في الاعتراف بتلك الأسهم ضمن "استثمارات في أوراق مالية" حتى تنفيذ حكم محكمة التمييز.

بتاريخ 16 يونيو 2019 صدر لصالح البنك الحكم القاضي منطوقه، أولاً وبصفة مستعجلة، بوقف تنفيذ الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف والمعدل بالحكم الصادر من محكمة التمييز ومخاطبة الشركات المستأنفة برد المبالغ المستحقة للبنك مقابل رد الأسهم. ثانياً، ندب خبير لتحديد المبلغ المستحق على كل شركة من الشركات الخمسة من الثمن المطلوب رده وبيان نصيب كل منهم في الأسهم المبذولة وفي ربيع الأسهم محل العقود المبذولة وفوائدها ومزاياها وبيان الرسوم والمصاريف المدفوعة في عمليات بيع الأسهم وبيان القائم بسدادها والملزم بأدائها.

في 29 يونيو 2020 قضت محكمة الاستئناف برفض الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى بتاريخ 16 يونيو 2019 وبصفة مستعجلة بوقف التنفيذ. وقد قام البنك بالطعن على الحكم أمام محكمة التمييز ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه.

في 7 فبراير 2021، قام البنك بتقديم اعتراض على التقرير المقدم من إدارة الخبراء. خلال الجلسة التي عقدت في 4 أبريل 2021، أصدرت المحكمة حكماً بإحالة القضية مرة أخرى إلى دائرة الخبراء للنظر في الاعتراض المقدم من البنك. خلال الجلسة التي عقدت في 31 يناير 2022 أصدرت المحكمة حكم بناءً على تقرير الخبير فيما يتعلق بحقوق والتزامات لكل طرف، مع ذلك سيتم تحديثها في الاستئناف.

ب- قامت المجموعة بتعيين أدوات دين محددة كأدوات تحوط وذلك لتحوط على التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المحددة كبنود يوجد بها تحوط مقابلها كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 180,468 ألف دينار كويتي (2020 : 251,140 ألف دينار كويتي). وبلغت التغير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 4,954 ألف دينار كويتي (2020 : 3,334 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2020 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الاستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2020 : 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2021، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.5% (2020 : 3.2%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 8% (2020 : 9%) للوصول إلى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها.

قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة انخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2020 : لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
965	962	فوائد مدينة مستحقة
17,581	39,244	أرصدة مدينة أخرى
18,546	40,206	

11. أموال مقترضة أخرى

تشمل الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 98,451 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة العادلة لأوراق الاستثمار التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 102,278 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

12. مطلوبات أخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
9,287	6,731	فوائد مستحقة الدفع
6,361	5,654	إيرادات مؤجلة
108,403	100,735	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
10,057	10,031	مستحقات تتعلق بالموظفين
80,876	100,276	أخرى
214,984	223,427	

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2020: 2,500,000,000) سهماً قيمة كل منها 100 فلس.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2020: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

2020	2021	
68,834,561	11,138,485	عدد أسهم الخزينة
3.46%	0.56%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
32,340	5,233	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
34,417	5,569	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
450	420	المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم	2020	2021	
	47,563,008	68,834,561	الرصيد كما في 1 يناير
	21,271,553	580	مشتريات
	-	(57,696,656)	إصدار أسهم منحة (إيضاح 13 (ز))
	68,834,561	11,138,485	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج. علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتمشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2021 و2020 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

ه. احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الإحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و. احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو انخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

ز. توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2021 بتوزيع 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدى البنك لعام 2020 (2019: لا شيء).

وقد اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 20 فلس للسهم الواحد (2020: لا شيء) ولا شيء من أسهم المنحة (2020: 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة). إن هذا المقترح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

14. انخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجمع :

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
(11,927)	(83,536)	قروض وسلفيات - محدد
26,058	15,870	قروض وسلفيات - مستردة
(45,538)	(7,340)	قروض وسلفيات - عام
(68)	(111)	استثمارات أوراق مالية
8,116	(16,784)	تسهيلات غير نقدية
(788)	510	مخصصات أخرى
(24,147)	(91,391)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإنتمائية المتوقعة المفرج عنها المتعلقة بالموجودات المالية بإستثناء القروض والسلفيات بلغت للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 99 ألف دينار كويتي (2020: المحملة 97 ألف دينار كويتي).

15. ضرائب

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
(1,317)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(570)	(8)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(534)	(8)	الزكاة
(2,421)	(16)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

16. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2020	2021	
-	54,638	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(65,135)	(27,262)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,926,921	1,964,794	
-	27.8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

17. شركة تابعة

نسبة الملكية	اسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
2020	2021	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية
%93.55	%98.16		

شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

18. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

2020			2021		
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الادارة					
1,730	1	1	1,775	2	2
4	1	4	11	1	4
644	14	9	683	10	10
ودائع الجهاز التنفيذي					
749	2	22	1,045	3	30
38	1	22	23	1	24
819	35	29	695	39	37
ودائع شركات زميلة					
13,173	-	1	13,457	-	1
ودائع مساهمين رئيسيين					
41	-	1	16	-	1
ودائع					

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 65 ألف دينار كويتي (2020: 15 ألف دينار كويتي) و 168 ألف دينار كويتي (2020: 270 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة تتضمن مزايا رئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 236 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 207 ألف دينار كويتي)، كما يلي :

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,277	1,538	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
27	27	مزايا بعد التوظيف
90	210	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 465 ألف دينار كويتي (2020: 438 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

19. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الإستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوي 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوي 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوي 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية الهامة".

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2021

ألف دينار كويتي			
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
233,898	10,309	-	244,207
282,799	24,297	-	307,096
516,697	34,606	-	551,303
-	1,395	-	1,395

أسهم دين
أسهم ملكية وأخرى

مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 20 (و))

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

2020

ألف دينار كويتي			
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
318,203	14,449	-	332,652
208,477	27,790	-	236,267
526,680	42,239	-	568,919
-	3,376	-	3,376

أسهم دين
أسهم ملكية وأخرى

مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 20 (و))

20. الأدوات المالية

أ. استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (بنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر-مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
721,408	727,513	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	177,452	سندات الخزنة والبنك المركزي
581,622	482,586	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,829,729	1,789,224	قروض وسلفيات – شركات
449,328	488,854	قروض وسلفيات – أفراد
332,652	244,207	أدوات الدين
18,546	40,206	موجودات أخرى
4,119,807	3,950,042	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية
29,028	12,282	قبولات مصرفية
153,927	98,917	اعتمادات مستندية
1,446,985	1,530,409	خطابات ضمان
933,112	922,035	خطوط إئتمان غير مسحوبة
2,563,052	2,563,643	
6,682,859	6,513,685	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بافتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للاسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د. جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
القيمة العادلة للضمان	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		90-61 يوما	60-0 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
-	-	-	-	11,113	286	22,798
-	-	292	51,060	513,176	1,017,280	384,588
-	-	-	15,376	478,301	-	-
-	-	292	66,436	1,002,590	1,017,566	407,386
كما في 31 ديسمبر 2021						
-	-	-	-	24,350	-	88,850
-	-	1,047	273,580	377,915	922,076	386,300
-	-	-	13,434	440,417	-	-
-	-	1,047	287,014	842,682	922,076	475,150
كما في 31 ديسمبر 2020						

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد الشركة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، الوضع والأداء المالي حينما يطبق.

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة عادية	5 و 6 درجات
درجة قياسية	7 و 8 درجات
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات
	تقدير AAA, AA+, AA-, A+, A, A-, BBB+, BBB, BBB-, BB+, BB, BB-, B+, B, B-, CCC+, CCC, CCC-, D أو ما يعادلها

هـ. تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2021 ألف دينار كويتي		2020 ألف دينار كويتي		القطاع الجغرافي :
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
3,436,512	2,043,302	3,227,515	1,980,767	الكويت
686,861	286,645	880,258	312,218	آسيا
91,595	175,559	198,199	197,602	أوروبا
10,180	58,026	17,322	58,155	الولايات المتحدة
31,990	111	32,780	14,310	أخرى
4,257,138	2,563,643	4,356,074	2,563,052	

2020 ألف دينار كويتي		2021 ألف دينار كويتي		القطاع حسب النشاط :
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
280,122	-	231,391	-	حكومي
607,122	693,861	596,048	619,420	تجاري وصناعي
695,788	1,077,086	721,570	1,148,411	إنشائي وعقاري
1,993,431	471,022	1,827,584	404,093	بنوك ومؤسسات مالية
779,611	321,083	880,545	391,719	أخرى
4,356,074	2,563,052	4,257,138	2,563,643	

و. **الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقبية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :**
تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله على قائمة بيان الدخل المجموع.

تعتمد مقاصد أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروف بين البنوك في لندن للدولار الأمريكي (الليور) والخاضعة لإصلاحات المرجعية سعر الفائدة. وقد طبقت المجموعة الإعفاء التحوطي المتاح بموجب التعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية المتعلقة بالإصلاحات المرجعية لأسعار الفائدة مثل الإعفاء من تقييم العلاقة الاقتصادية بين الأصناف المحوطة وأدوات التحوط.

ألف دينار كويتي						
القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
554,554	-	13,883	104,531	436,140	1,786	2,328
179,380	113,579	18,108	47,693	-	2,003	677
235,553	235,553	-	-	-	7,852	10,031
969,487	349,132	31,991	152,224	436,140	11,641	13,036

كما في 31 ديسمبر 2021

عقود العملات الأجنبية – الأجلة

مقاصدة اسعار الفائدة المدرجة

كأدوات تحوط بالقيمة العادلة

مقاصدة اسعار الفائدة (أخرى)

كما في 31 ديسمبر 2021
عقود العملات الأجنبية - الأجلة
مقاصد اسعار الفائدة المدرجة
كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقاصد اسعار الفائدة (أخرى)

ألف دينار كويتي						
القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
524,952	-	22,784	274,418	227,750	2,749	10,300
240,561	183,342	53,273	3,946	-	6,311	-
190,610	190,610	-	-	-	3,683	5,819
956,123	373,952	76,057	278,364	227,750	12,743	16,119

كما في 31 ديسمبر 2020

عقود العملات الأجنبية – الأجلة

مقاصة اسعار الفائدة المدرجة

كأدوات تحوط بالقيمة العادلة

مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)

كما في 31 ديسمبر 2020
عقود العملات الأجنبية - الأجلة
مقاصد اسعار الفائدة المدرجة
كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقاصد اسعار الفائدة (أخرى)

2. مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدوير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف

دينار كويتي

2020	2021	نقاط الأساس	
1,720	1,873	25+	دينار كويتي
560	(42)	25+	دولار أمريكي
54	402	25+	عملات أخرى
2,334	2,233		

ب. مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف

دينار كويتي

2020	2021	نسبة التغير في أسعار العملات	
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
-	7	(356)	-
144	(40)	3	141
-	2	155	-
-	10	111	-
-	27	130	-
-	39	67	-
-	(49)	(109)	-
144	(4)	1	141

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي

2020	2021	نسبة التغير في سعر السهم	
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
-	10,424	-	14,140
-	-	5+	-

بورصة الكويت

د. مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
727,513	-	-	-	-	727,513	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
177,452	-	-	21	212	177,219	سندات الخزنة والبنك المركزي
482,586	-	185,073	147,453	137,540	12,520	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,278,078	1,025,913	241,785	247,636	248,752	513,992	قروض وسلفيات
551,303	442,758	1,744	423	12,132	94,246	استثمارات في أوراق مالية
28,922	28,922	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
40,206	15,777	445	204	83	23,697	موجودات أخرى
4,289,566	1,516,876	429,047	395,737	398,719	1,549,187	
ألف دينار كويتي						المطلوبات:
360,526	6,671	15,138	26,095	129,274	183,348	المستحق إلى البنوك
245,676	-	73,790	25,191	43,017	103,678	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,119,614	4,755	70,979	41,673	454,824	1,547,383	ودائع العملاء
519,459	390,846	101,971	-	26,642	-	أموال مقرضة أخرى
223,427	126,302	351	4,262	16,534	75,978	مطلوبات أخرى
3,468,702	528,574	262,229	97,221	670,291	1,910,387	
820,864	988,302	166,818	298,516	(271,572)	(361,200)	صافي فجوة السيولة
ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	الموجودات:
721,408	-	-	908	-	720,500	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	-	-	81	191	186,250	سندات الخزنة والبنك المركزي
581,622	117,509	24,280	119,411	151,388	169,034	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,279,057	933,811	225,581	235,525	188,939	695,201	قروض وسلفيات
568,919	306,489	9,780	2,125	1,484	249,041	استثمارات في أوراق مالية
29,177	29,177	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
18,546	12,510	-	346	22	5,668	موجودات أخرى
4,388,757	1,403,002	259,641	358,396	342,024	2,025,694	
ألف دينار كويتي						المطلوبات:
215,925	6,772	12,447	-	94,996	101,710	المستحق إلى البنوك
452,499	1,669	73,050	79,476	182,148	116,156	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,368,873	4,479	42,516	258,544	291,273	1,772,061	ودائع العملاء
443,652	392,360	51,292	-	-	-	أموال مقرضة أخرى
214,984	135,080	509	3,122	12,802	63,471	مطلوبات أخرى
3,695,933	540,360	179,814	341,142	581,219	2,053,398	
692,824	862,642	79,827	17,254	(239,195)	(27,704)	صافي فجوة السيولة

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
2,563,643	879,898	406,478	326,565	422,935	527,767	المطلوبات المحتملة
2,563,052	742,230	367,692	303,708	429,139	720,283	كما في 31 ديسمبر 2020
						المطلوبات المحتملة

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021 المطلوبات الغير مخفضة : المستحق إلى البنوك المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى ودائع العملاء أموال مقترضة أخرى مطلوبات أخرى
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
360,943	6,780	15,209	26,153	129,423	183,378	
245,967	-	74,020	25,219	43,044	103,684	
2,120,240	4,755	71,092	41,696	455,268	1,547,429	
532,877	402,692	102,034	651	27,333	167	
223,427	126,299	351	4,262	16,533	75,982	
3,483,454	540,526	262,706	97,981	671,601	1,910,640	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020 المطلوبات الغير مخفضة: المستحق إلى البنوك المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى ودائع العملاء أموال مقترضة أخرى مطلوبات أخرى
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
216,260	6,846	12,582	-	95,103	101,729	
453,604	1,682	73,381	80,055	182,290	116,196	
2,369,378	4,526	42,578	258,586	291,529	1,772,159	
460,649	407,613	51,566	651	607	212	
214,984	135,079	509	3,122	12,802	63,472	
3,714,875	555,746	180,616	342,414	582,331	2,053,768	

21. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

22. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :
أ. خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
ب. تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						صافي إيرادات الفوائد إيرادات غير الفوائد إيرادات التشغيل إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى صافي ربح السنة إجمالي الموجودات إجمالي المطلوبات
المجموع	خزينة وإستثمار بنكي	خدمات بنكية شركات وأفراد	2020	2021	2020	2021
78,984	74,255	11,343	11,291	67,641	62,964	
52,610	50,607	15,244	12,813	37,366	37,794	
131,594	124,862	26,587	24,104	105,007	100,758	
(91,391)	(24,147)	(123)	(1,100)	(91,268)	(23,047)	
49	54,735	7,860	(2,044)	(7,811)	56,779	
4,388,757	4,289,566	1,989,702	1,987,254	2,399,055	2,302,312	
3,695,933	3,468,702	1,986,810	1,787,162	1,709,123	1,681,540	

23. البنود خارج الميزانية العمومية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. مطالبات قانونية

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,605 ألف دينار كويتي (2020: 1,842 ألف دينار كويتي).

24. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

25. الأحداث الهامة

إن التفشي السريع لجائحة كوفيد - 19 الذي تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية أدى إلى حدوث حالات عدم تأكد في المناخ الاقتصادي العالمي. اعتباراً من 15 مارس 2020، فرضت حكومة الكويت حظر تجول جزئي وصدرت التعليمات للحد من تفشي الفيروس. كما أعلنت الهيئات المالية والنقدية على الصعيدين المحلي والدولي عن العديد من التدابير الداعمة حول العالم لمواجهة التداعيات السلبية المحتملة.

وإضافة لذلك، فإن عمليات المجموعة متركزة في اقتصاديات تعتمد بشكل نسبي على أسعار النفط الخام. كما في نهاية فترة التقرير المالي، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبقة. تراقب المجموعة عن كثب الوضع القائم وقامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وغيرها من ممارسات إدارة المخاطر بغرض إدارة تعطيل الأعمال المحتمل نتيجة تفشي كوفيد - 19 وأثر ذلك على عملياتها وأدائها المالي.

أجرت المجموعة تقييماً لأثر كوفيد - 19 استناداً إلى الإرشادات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية والذي نتج عنه التغييرات التالية على منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة والتقديرات والأحكام الخاصة بالتقييم كما في 31 ديسمبر 2021 وللسنة المنتهية بذلك التاريخ.

تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن مدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021 تتضمن تنبؤات اقتصادية محللة فيما يتعلق بأسعار النفط والانتاج العالمي ما بعد كوفيد - 19. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ مع مراعاة الأثر الناتج عن درجة التقلب المرتفعة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية وذلك عند تحديد مدى الخطورة وأرجحية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. انعكست درجة التقلب من خلال تعديل أساليب تصميم السيناريو والأوزان المرجحة الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات. كما قامت المجموعة بتحديث المعلومات المستقبلية ذات الصلة بالعمليات الدولية للمجموعة فيما يتعلق بالأوزان المرجحة الخاصة بسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاوّل فيه أعمالها.

التقديرات والأحكام الخاصة بالتقييم

تحققت المجموعة أيضاً من الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في سبيل تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقييم توصلت إليه الإدارة بناءً على معلومات متاحة أو ملحوظة. غير أنه ما تزال الأسواق متقلبة وما تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

المحاسبة عن الموجودات المالية المعدلة

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد القروض والأقساط للعملاء المواطنين المؤهلين، بناءً على طلبهم، وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/ISIIS/FS/476/2021 بتاريخ 18 أبريل 2021 بشأن تطبيق مخصص المادة رقم 2 من القانون رقم (3) لسنة 2021 (القانون) بشأن تأجيل المطلوبات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء الفائدة الناتجة عن هذا التأجيل (مخطط 2021). تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشاكل التدفق النقدي المحتملة للمقترض، والتي تتحمل حكومة الكويت تكلفتها بالكامل وفقاً للقانون.

نفذ البنك خطة 2021 عن طريق تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من تاريخ طلب العميل المؤهل مع التمديد المقابل لفترة الالتزام. نتج عن تأجيل القسط خسارة للبنك ناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية، المقدرة مؤقتاً بمبلغ 10,879 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تعويض هذه الخسارة بمبلغ معادل مستحق من حكومة الكويت كمنحة حكومية وفقاً للقانون. قام البنك بتسجيل دخل المنحة الحكومية عن طريق تعويضها مقابل خسارة التعديل من مخطط 2021. يتم تضمين المنحة الحكومية المدينة في الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

عوامل أخرى

تراقب المجموعة بشكل فعال الأثر على الظروف المالية والسيولة والقوى العاملة الخاصة بها وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاستمرارية الأعمال بما يتماشى مع تعليمات حكومة الكويت وبنك الكويت المركزي.